

Distr.: General
26 February 2007
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة
الدورة التاسعة والثلاثون
٢٣ تموز/يوليه إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧

قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقارير الدورية

بليز

١ - نظر الفريق العامل لما قبل الدورة في التقرير الجامع للتقاريرين الدورين الثالث والرابع المقدم من بليز (CEDAW/C/BLZ/3-4).

معلومات عامة

٢ - يرجى تقديم معلومات عن عملية إعداد التقرير، مع الإشارة على نحو خاص إلى ما إذا كانت قد أجريت مشاورات مع المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية، وتبيان ما إذا كان التقرير قد عُرض على البرلمان أو على أية سلطة معينة رفيعة المستوى.

الدستور والقوانين والهيئات الوطنية

٣ - حثت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة الحكومة على العمل على إدراج تعريف التمييز بصورة تامة في تشريعات بليز، وأن تُتاح للنساء سبل الانتصاف الفعالة من التمييز المباشر وغير المباشر. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة رداً على هذه التوصية، وأثر تلك الخطوات.

٤ - يرجى تقديم معلومات عن القضية التي حكمت فيها محكمة الاستئناف لصالح المدرّسة الحامل غير المتزوجة التي أُفيلت من الخدمة (الفقرة ١٠١).



٥ - يقدم التقرير معلومات عن عدد من القوانين التي أُقرت أو عُدلت منذ تقديم آخر تقرير، لكنه يوضح أن النساء لا يستفدن حالياً من القانون (الفقرة ٢٥). يرجى تقديم معلومات محددة عن أي مبادرات، بما فيها حملات التوعية، تنفذها الحكومة لتوعية النساء بحقوقهن وبالتشريعات الموجودة، وكذلك القدرة على المطالبة بحقوقهن.

٦ - يذكر التقرير أن إدارة شؤون المرأة والهيئة النسائية الوطنية تجدان مصاعب في أداء مهمتهما بفعل عدد من العوامل منها: نقص الموارد البشرية والمالية (الفقرة ٣٧)، وضعف التدابير الرامية إلى تقييم أثر القوانين والسياسات في وضع المرأة، وقصور في رصد تنفيذ الاتفاقية (الفقرة ٣٦). يرجى إيضاح التدابير التي تتخذها الحكومة لمعالجة هذه المشاكل، بما في ذلك التدريب الفني وتعزيز الهيئات الوطنية للنهوض بالمرأة عن طريق منحها صلاحيات كافية لصنع القرار والموارد البشرية والمالية الكافية.

٧ - أقرت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة بأن طابع بليز المتعدد الإثنيات والثقافات يشكل تحدياً خاصاً للحكومة في سعيها لتحقيق المساواة لصالح جميع النساء في بليز. يرجى إيضاح كيفية مواجهة الحكومة لهذا التحدي، بما في ذلك مدى ما تقدمه السياسات والبرامج من اهتمام خاص للنساء المنتميات لجماعات إثنية وثقافية مختلفة في مجالات منها التعليم والصحة والعمل، تماشياً مع الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية التي تدعو إلى اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة من أجل تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة.

العنف ضد المرأة والاتجار بالبشر

٨ - يشير التقرير إلى أن نمط الزيادات في العنف المترلي يقدر بحوالي ١٠ في المائة في السنة وأن ثمة مستوى غير كاف من الوعي بظاهرة العنف المترلي في أنظمة الحماية القضائية والاجتماعية (الفقرتان ٢٠١ و ٢٠٩). يرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي تتخذها الحكومة لضمان استفادة النساء من أحكام قانون العنف المترلي، وهل اضطلعت بأنشطة للتدريب والتوعية لفائدة القضاة ومقدمي الخدمات الاجتماعية وعامة الناس. وهل هناك أيضاً ملاحجى تمويلها الحكومة لضحايا العنف المترلي؟

٩ - لا يقدم التقرير أي معلومات عن أشكال أخرى من العنف ضد المرأة كالاغتصاب والاعتداء الجنسي. يرجى تقديم بيانات إحصائية عن هذه الأشكال من العنف وتبيان الخطوات المتخذة لوضع استراتيجية شاملة لمعالجة جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك برامج الوقاية وبناء القدرات والتوعية لمختلف المجموعات كالشرطة والحامين والعاملين في مجالي الصحة والمساعدة الاجتماعية وجهاز القضاء وعامة الناس.

١٠ - يذكر التقرير أن بليز بلد مقصود بالنسبة لشبكات الاتجار بالبشر (الفقرة ٧٣). يرجى تقديم مزيد التفاصيل عن أنشطة الاتجار بالنساء بشكل خاص وبيانات إحصائية عن عدد النساء اللواتي تم الاتجار بهن واستُقدمن إلى بليز، والمتاجرين الذين حوكموا وعوقبوا، ومعلومات عن خدمات إعادة التأهيل والخدمات الاجتماعية المتاحة للنساء والفتيات ضحايا الاتجار، والموارد المتاحة لدعم هذه الخدمات، وكذلك التصاريح الممنوحة للنساء والفتيات ضحايا الاتجار لكي يمكنن في البلاد.

١١ - يرجى تقديم تفاصيل عن الدراسة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص التي كان من المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٤ (الفقرة ٧٦). ويرجى بالخصوص تقديم معلومات عن الغاية من هذه الدراسة، وتنفيذ السياسات المنبثقة عن نتائجها ومدى أثرها في القضاء على ظاهرة الاتجار بالأشخاص.

التدابير الخاصة المؤقتة

١٢ - يشير التقرير إلى أنه لا توجد سياسات رسمية تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية للمرأة. وفي ضوء التوصية العامة ٢٥ للجنة بشأن الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية، يرجى إيضاح سبب عدم استخدام الحصاص أو الأهداف لزيادة عدد النساء في جميع المجالات، وما هي الخطوات التي تتخذها الحكومة للاستفادة مما نصت عليه الفقرة ١ من المادة ٤.

القوالب النمطية والتعليم

١٣ - لا يقدم التقرير أية تفاصيل عن الاستراتيجية التي تعتمدها الحكومة لمعالجة انتشار القوالب النمطية التي تحول دون مشاركة المرأة في المجتمع مشاركة كاملة، أو الجهود التي بذلتها الحكومة للقضاء على القوالب النمطية في جميع القطاعات والميادين، ووفقا للفقرة الفرعية (أ) من المادة ٥ من الاتفاقية. يرجى تقديم تفاصيل عن كل الإجراءات الرامية إلى القضاء على القوالب النمطية وكذلك أثر تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الحكومية التي تنفذها لجنة الإدماج الجنساني (الفقرة ٥٤).

١٤ - يرجى تقديم معلومات عن كيفية تصوير المرأة في وسائل الإعلام، بما في ذلك المشروع الإقليمي الذي شاركت فيه بليز لمعالجة ظاهرة قولبة أدوار الجنسين في وسائل الإعلام (الفقرة ٦٠). يرجى تبيان كيف أنارت نتائج هذا المشروع الطريق لوضع السياسة الرامية إلى معالجة ظاهرة قولبة أدوار الجنسين.

١٥ - يقدم التقرير معلومات عن الكتيب الإرشادي لمعلمي المدارس الابتدائية (الفقرة ٥٧). يرجى تقديم تفاصيل عن أثر هذا الكتاب على مستوى التعليم الابتدائي، وعن الكيفية

التي يعمل بها النظام التعليمي في جميع مراحلها على تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على القوالب النمطية بشكل فعال.

١٦ - يذكر التقرير أن النساء يركزن حتى الآن في المسارات المهنية التقليدية كالتمريض والتدريس (الفقرة ٩٧). يرجى تقديم بيانات عن عدد النساء مقارنة بالرجال في حقول الدراسة التقليدية وغير التقليدية في مؤسسات التعليم العالي، والاتجاهات المتعلقة بهذا المضمار. مرور الزمن. يرجى وصف الاستراتيجيات والأهداف المحددة بأجل زمني التي يجري اتباعها لزيادة عدد الطالبات في حقول الدراسة غير التقليدية، والتقدم المحرز في تحقيقها.

المشاركة في الحياة العامة

١٧ - يُرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة نقص تمثيل المرأة في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك امتناع النساء عن ترشيح أنفسهن لشغل مناصب عامة، مع مراعاة التوصية العامة رقم ٢٥ للجنة بشأن الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية، والتوصية العامة رقم ٢٣ بشأن دور المرأة في الحياة العامة.

العمالة

١٨ - أعربت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة عن قلقها إزاء انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة واستمرار تدني هذه النسبة. ويشير التقرير إلى أن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة منخفض نسبياً حيث يبلغ ٤٣,٢ في المائة (الفقرة ١٢٣). يرجى تبيان الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحسين مشاركة المرأة في القوة العاملة وأثر هذه التدابير. يرجى أيضاً تقديم معلومات عن البرامج المتاحة لصاحبات المشاريع التجارية، بما في ذلك البرامج الرامية إلى تعزيز سبل حصولهن على القروض والائتمانات.

١٩ - في حين توجد تشريعات تحدد حداً أدنى موحداً للأجور في بليز، فإن التقرير أورد أن الوظائف التي يشغل أغلبيتها رجال لا تزال تجتذب نسب أجور أعلى من تلك التي يشغل أغلبيتها نساء (الفقرة ١٣٦). وقد حثت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة الحكومة على تقييم الأسباب الكامنة وراء تدني أرباح المرأة بهدف اعتماد التدابير المناسبة لعكس هذا الاتجاه. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لتنفيذ توصية اللجنة ونتائج أي تقييم أُنجز في هذا الشأن.

٢٠ - يرجى تبيان الخطوات المتخذة لتوسيع نطاق الاستحقاقات الممنوحة عن إجازة الأمومة لكي يقضي عدد أكبر من النساء إجازتهن وفقاً للفقرة ٢ (ب) من المادة ١١ من الاتفاقية.

الصحة

٢١ - أعربت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة عن قلقها إزاء ارتفاع حالات الحمل في صفوف المراهقات في بليز. ويوضح هذا التقرير أن ما للكنيسة من نفوذ كبير على التعليم في المستويين الابتدائي والثانوي يمثل عقبة أمام تزويد المراهقين بالمعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية (الفقرة ١٧٥). يرجى مناقشة الخطوات المتخذة أو خطط الحكومة لتجاوز هذه المشكلة وضمان التنفيذ الفعلي للسياسات الهادفة إلى توفير التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لفائدة المراهقين.

٢٢ - يشير التقرير إلى التزامات الحكومة التي تتضمنها سياسة الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك ما يتعلق بتخفيض معدل وفيات الأمهات (الفقرة ١٨٠) والإجهاض (الفقرة ١٨٧). وبخصوص الإجهاض، يشير أيضا إلى التزامات الحكومة التي تتضمنها السياسة الجنسانية الوطنية (الفقرة ١٨٦). ويذكر التقرير أيضا أنه منذ إجازة هذه السياسة، يجري حالياً تنفيذ عناصر مختارة فقط من هذه المبادرة (الفقرة ١٨١). يرجى تقديم معلومات عن حالة تنفيذ جميع عناصر السياسة الجنسانية الوطنية، وخاصة ما يرد منها في الفقرتين ١٨٠ و ١٨٧، والنتائج التي تحققت حتى الآن.

٢٣ - يذكر التقرير أن المسائل المتصلة بنوع الجنس سوف تُناقش في مشروع التشريع والسياسة العامة للجنة الوطنية لمكافحة الإيدز الذي كان من المتوقع اكتماله بنهاية عام ٢٠٠٤ (الفقرة ١٩٨). يرجى تقديم تفاصيل هذا المشروع، وخاصة أبعاده الجنسانية، وأية معلومات متوفرة بشأن فعاليته في الحد من هذا الوباء.

٢٤ - طلبت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة إلى الحكومة أن تقيّم وضع صحة النساء العقلية في بليز. يرجى تقديم مزيد من المعلومات في هذا الشأن، بما في ذلك الخطوات التي أُتخذت لتنفيذ التزامات السياسة الجنسانية الوطنية في هذا المجال.

المرأة الريفية

٢٥ - يرجى تقديم المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بنهج السياسة الجنسانية الوطنية في معاملة المرأة الريفية، وخاصة ما إذا كانت هذه السياسة تشمل مواضيع محددة تواجهها نساء المايا اللواتي أتى التقرير على ذكرهن.

٢٦ - يرجى وصف التدابير التي تنفذها الحكومة لتعزيز سبل حصول النساء في المناطق الريفية على الائتمانات.

تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠؛ والبيانات

٢٧ - يرجى تبيان التقدم المحرز باتجاه القبول بالتعديل الذي أُدخل على الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية.

٢٨ - يرجى تبيان الخطط المعتمدة من أجل سحب البيان المتعلق بالمادتين ٨ و ٩ من البروتوكول الاختياري للاتفاقية.